

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شَهَادَةُ أُمِّي تَائِب



شَهَادَةُ أُمِّي تَائِب

بقلم
أبي مسلم العراقي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه وصفيه وخليله ومولاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فهذه شهادتي كُتبتُها أرجو بها مغفرة الله وعفوه كما أنها جاءت استجابةً لنداء وتحريض فضيلة الشيخ المجاهد أبي عيسى المصري -حفظه الله- حيث قال في حوارهِ مع «مؤسسة

التراث العلمي»: «وأحث كل من لديه حقيقة مكتومة عن نظام البغدادي أن ينشرها؛ نصحاً للأمة وإبراءً للذمة»⁽¹⁾.

فأنا أخوكم «أبو مسلم العراقي»؛ كُنْتُ أعمل أمنيًّا في «ديوان الأمن» التابع لـ «قاطع البعاج» بـ «ولاية الجزيرة» تحت إمرة «أبي غفران»⁽²⁾، ومن ثم «أبي أنس السبع»⁽³⁾، ومن ثم «أبي هاجر أمنية»⁽⁴⁾ إلى أن خرجت منها وذهبت إلى مفصل آخر؛ لستُ بشيخ ولا بطالب علم بل جندي خرجتُ لنصرة ديني، وتحكيم شريعة ربي على أرضه، وسأذكر أمورًا عدة؛ تبيينًا للحقائق، ونصرة للحق وأهله، وقبل أن أبدأ أقول:

(1) «حوار مع فضيلة الشيخ المجاهد: أبي عيسى المصري - حفظه الله» - مؤسسة التراث العلمي (ص: 62).

(2) أبو غفران أمنية: من أهالي «البعاج»، بقي أميرًا لأمني «البعاج» لعدة أشهر، ومن ثم نُقِلَ منها؛ وهنا أذكر أمرًا حول هذا الرجل: هربَ من مقراتنا (20) سبية على فترات متفاوتة ومتقاربة، وكانت أصابع الاتهام كلها تتجه نحو «أبي غفران»، وأخذنا إلى «الموصل»؛ للتحقيق معنا على خلفية هذه القضية، جميعنا من أصغر جندي إلى «أبي غفران» أميرنا، وبقينا هناك قيد التحقيق لمدة يومين ثم أعادونا، بعد ذلك؛ نُقِلَ «أبو غفران»!، الكل يعرف بأن هروب السبايا كان مُدَبَّرًا؛ إذ كانت السبية تباع على أهلها بـ (20) ألف دولار -تقريبًا-، لم يُحاسب أحد «أبا غفران أمنية» على ذلك -برغم تساؤلنا جميعًا: كيف يُعقل أن يهرب هذا العدد الكبير من السبايا؟ ومن أي مفصل؟! من مفصل الأمن!-، كما أن «أبا غفران» اعتاد إخراج أقرباء لأخواله من الرافضة، أخرجهم من «سنجار» وأوصلهم إلى كردستان آمين عبر حواجز الدولة بورقة أمان مقابل أخذ مزرعة خيل له كملك خاص ومن ثم قام ببيع الخيل التي فيها، ومن فضح ذلك هو «أبو سرحان أمنية» -نائبه- حين انزعج من «أبي غفران» مرة؛ فزل لسانه أمامي.

(3) أبو أنس السبع: عمل أميرًا للشرطة الإسلامية في «قاطع البعاج»، ومن ثم في «تخريبات الحسبة».

(4) أبو هاجر أمنية: اسمه الحركي «فراس»، كان أميرًا على «التسليح»، أرسله «أبو سعد» إلى «البعاج»، ثم غيّر اسمه إلى «أبي هاجر أمنية»؛ وعند سقوط «سنجار» هرب للموصل بطريقة رسمية؛ إذ كانت تربطه علاقة قوية بـ «الحاج شاكر»؛ فنقله الأخير إلى «الموصل».

أولاً: إن الأمور التي سأذكرها قد شاهدتها بعيني، ولمستها بيدي، وليست رواية سمعتها، أو تناقلتها الألسن ثم وصلت إلي -إلا الروايات أثناء معركة «الموصل»؛ فقد نقلتها عن من أعرفهم من الثقات؛ ذلك أنني لم أكن ممن حضرها-.

ثانياً: إن معظم الأمور التي ذكرتها قد حصلت في العراق بحكم عملي فيه، ولا أعلم عن الشام إلا ما سمعت ونُقل إلي.

ثالثاً: لم أذكر الأخطاء الفردية بل ذكرت قرارات وأفعال جاءتنا من القيادة نفسها، وليست بعمل فردي؛ لكي لا يقال: «هذه أخطاء فردية ولا تمثل منهج الجماعة»!.

وكتبه:

أبو مسلم العراقي

الأحد 14 رمضان 1440 هـ - 19 مايو 2019 م

أولاً: نقض العهود والمواثيق

يعلم القاضي والداني بل وعامة الأمة قبل مجاهدتها أن ابن عواد قد أعطى عهداً لكل مرتد تائب بأن يُعامل معاملة المسلمين؛ فيكون له ما لهم، وعليه ما عليهم، ولا يتعرّض له أحد ولو قتل ألف ألف من المسلمين؛ وبعد مدة من الزمن؛ فتح الله المناطق في العراق، وتمت استتابة المرتدين من أهل السنة والجماعة فيها، وبعد توبتهم واستقرار الأمر للدولة جاءنا الأمر باعتقال الضباط الذين تابوا، واعتقلنا كثيراً منهم، وهرب كثيرون، وتم ترحيل المعتقلين إلى «الموصل» عند القاضي «أبي حسين دماء»⁽⁵⁾، فأمر بقتلهم وقُتلوا، وذلك بعد توبتهم -والله على ما أقول شهيد-؛ فلا يقولنَّ قائل: «هذا عمل فردي»!، فالأمر بتسليمهم إلى قاضي الولاية جاء من «أبي سعد اللهبي»⁽⁶⁾، وليس باجتهاد فرد من الأفراد، ولم يكن بالخفاء.

«باسم جهاد العبيدي» كان ضابطاً برتبة نقيب في «سنجار»، وبعد فتح «الموصل»⁽⁷⁾ رجع إلى «البعاج» بعد أن سمع بقبول توبة المرتدين فيها، وعندما وصل كنتُ ممن أشرف على التحقيق معه واستُتيب، اعتُقل -بعدها بأشهر- وحُوّل إلى «الموصل» وقُتل فيها.

(5) أبو حسين دماء: قاضي «ولاية نينوى» -في بداية الأمر كانت «ولاية الجزيرة» جزءاً من «ولاية نينوى» قبل أن تنفصل- تخصصّ بالدماء، وقد كان لكل قاضٍ قضايا معينة يتخصص بها؛ فهناك قاضٍ للأموال، وقاضٍ للأسرة وهكذا.

(6) أبو سعد اللهبي: أمير «ديوان الأمن» في «ولاية نينوى»، كان سجيناً في «سجن بوكا»، وقُتل في قصف للتحالف الصليبي على «الموصل».

(7) فُتحت «الموصل» بتاريخ: الثلاثاء 11 شعبان 1435 هـ - 10 يونيو 2014 م.

و«مزهر خابور العبيدي» كان شرطياً في «الموصل»، وبعد الفتح فرَّ لـ«أربيل»، ثم اتصل بقاطعنا؛ لكي يُعلن توبته؛ فأُعطي عهداً بقبولها، فوثق بهم، وحين قَدِم إلى «الموصل»؛ اعتُقِل وقتل بحجة أنه لم يتب، وقد كان اعتقاله قبيل استلامه لبطاقة التوبة!

ومن ثم جاء الأمر الثاني باعتقال أعضاء «مجالس المحافظات» التائبين، ومن اعتُقِل في قاطعنا على سبيل المثال: «رديف حمّاد العفين»⁽⁸⁾، وهذا الرجل جاء به أخيه وسلّمه بيده، وقد استلمته بنفسه منه؛ فكان مطمئناً؛ ذلك أنه جاء تائباً، وأخذ أغنامه، وسكن «جزيرة البعاج»، وتم فصله من المجلس بعد توبته بتهمة «داعشي»، وقرار الفصل جاء من قِبَل «مجلس نينوى» الكفري، وأمر فصله موثق؛ فقد عُرِضَ على قناة «الشرقية»، وتمت تصفيته بعد تحويله إلى «الموصل».

إنَّ الأمر بتصفيتهم كان عامّاً ولم يكن خاصّاً بمُعَيَّن منكم لنقول: «أنهم قد نقضوا توبتهم، وهذا جزاء من نقض توبته»، لقد قالوا لنا: «يجب اعتقال كل ضابط، وكل عضو مجلس موجود في القاطع»!، ولم تأتينا قائمة بأشخاص على التعيين بل نحن من جَمَعَ أسماءهم، وقمنا على إثر ذلك بالاعتقالات، ولو كان الأمر خاصّاً بأسماء معينة؛ لأرسلت إلينا قائمة بها.

وقد يقول قائل: «لعلهم نقضوا البيعة...!»؛ فأقول: هؤلاء كانوا في أرض الدولة، ولم يخرجوا منها، ويحملون «بطاقة التوبة»!، هذا عدا عن مُصادرتنا لأموالهم وسياراتهم بعد توبتهم!

كذلك بعد أن قبلت الدولة توبات من ارتد من الشرطة والجيش وغيرهم؛ أعطوا «بطاقة التوبة»؛ بغرض عدم التعرض إليهم، وبعد عدة أشهر من استتابتهم؛ أصدر «ديوان الأمن»

(8) رديف حمّاد العفين: نائب من أعضاء «مجلس محافظة نينوى» -سابقاً-.

أمرًا وتعميمًا إلى القواطع بإجبار كل تائب من الشرطة (فقط) -فالتائبين من الجيش لا يشملهم هذا التعميم والقرار؛ والسبب يرجع لكون أفراد الشرطة قد استلموا مسدسات كأسلحة ثانوية إلى جانب سلاح «كلاشنكوف» بينما قطاع الجيش لم يستلم أسلحة ثانوية - على أداء غرامة مسدس من نوع «كلوك» -حصرًا-، ومن لا يملكه يدفع عوضًا عنه (2000) دولار؛ فأقمنا الحواجز، وبدأنا باعتقال التائبين من الشرطة وإجبارهم على أداء الغرامة، فكان بعضهم يشتري مسدسًا من التجار ويحلبه لنا، وبعضهم يدفع إلينا (2000) دولار، ومن لا يستطيع منهم الدفع يُودع السجن حتى يقوم أهله بجمع المبلغ ودفعه إلينا.

وكانوا يومئذ يسألوننا: «لماذا تريدون منّا السلاح، وأنتم تعلمون أن معظمنا قد ترك المخافر والمقرّات وهرب؟!»؛ فكنا نقول: «نحن لا علاقة لنا بالأوامر التي تأتي إلينا، وقيل لنا: (إن شرط صحة التوبة هو جلب هذا السلاح)».

قد يقول قائل: «من الممكن أن منهم من لم يسلم سلاحه أو أخفاه!».

فأقول:

أولاً: لا أنكر أن بعضهم -بعد فتح «الموصل»- قد دفن سلاحه أو باعه، وهذا الذي وقع من بعضهم لم يقع من جميع المستتابين؛ فكيف لنا أن نميز؟! هل أضاع هذا التائب سلاحه أم باعه أم دفنه أم هرب وتركه؟! كنا نجبر الجميع من دون تمييز على أداء الغرامة.

ثانيًا: قمنا باستجوابهم عند إعلانهم التوبة، وكنا نسألهم عن أسلحتهم؛ فمن أقرّ بأن لديه سلاحًا جلّبه، ومن قال بأنه ترك سلاحه في المقرّات صدّقناه وقبلنا توبته؛ فإذا كانت القيادة

الغادرة سترجع في قبولها لتوبتهم كالذي بقيء ثم يأكل قيئه؛ فلماذا قامت بقبول توبتهم أول مرة؟!

ثالثاً: بعض منتسبي الشرطة -إبان فتح «الموصل»- كانوا في إجازة -أي: في منازلهم- ولم يكن يسمح لهم بأخذ أسلحتهم معهم إلى منازلهم -باستثناء الضباط-، ونحن نعلم ذلك؛ فبأي حق استحلت القيادة أموالهم بعد توبتهم؟

ثانياً: إعطاء الأمان والعهد للإيزيديين ونسائهم إن هم أسلموا؛ «لا يُقتل الرجال، ولا تُسبى النساء»

تم الهجوم على مدينة «سنجار» وفتحت⁽⁹⁾ -ولله الحمد-، وُجّع الإيزيدية وقيل لهم: «كل من يُسلم من الرجال يأمن القتل، والنساء يأمن السبي»، وتم إنتاج إصدار مرئي بذلك تحت عنوان: «دخول المئات من الإيزيديين إلى الإسلام»⁽¹⁰⁾.

ومن أعطاهم العهد هو «الحاج عبد الله»⁽¹¹⁾ وقد اجتمع بهم مع «أبي حمزة الشرعي الحمدي»⁽¹²⁾ بعد جمعهم في قرية «كوجو» جنوب «سنجار»، كما تم إمدادهم بما يحتاجون من الأكل والشرب وغيره، وتعليمهم الإسلام والصلاة ونحو ذلك، وبعد مدة من الزمن وفرار أكثر السبايا اللاتي تم توزيعهن بعد ارتفاع أسعارهن؛ أصبحت الحاجة ملحة إليهن، فجاءنا

(9) فتُتحت «سنجار» بتاريخ: الأحد 6 شوال 1435 هـ - 3 أغسطس 2014 م.

(10) الصادر عن: «المكتب الإعلامي لولاية نينوى»، بتاريخ: شوال 1435 هـ - أغسطس 2014 م.

(11) الحاج عبد الله: نائب ابن عواد.

(12) أبو حمزة الشرعي الحمدي: أمير بلدة «بليج».

«أبو غفران» و«أبو سرحان أمنية»⁽¹³⁾ وبالاتفاق مع «أبي مريم الجبوري»⁽¹⁴⁾، وبأمر من «الحاج معتز التركماني»⁽¹⁵⁾؛ تم تشكيل مفرزة وكنْتُ أنا أحد أفرادها، وذهبنا إلى قرية «كوجو» حيث يوجد فيها الإيزيدية الذين أسلموا، وجلبنا منها عائلة مكونة من (7) بنات مع أبيهم وأمههم وإخوانهم؛ فقلنا لهم: «أنتم حسن إسلامكم؛ فلذلك جاء الأمر بإرجاعكم إلى منزلكم في قرية (قابوسية)»؛ ففرحوا فرحاً شديداً، ووالذي رفع السماء بلا عمد عندما قمنا بأخذهم لإيصالهم إلى القرية؛ كان أبناءهم في المسجد، وخرج إلينا أحدهم وكتاب التوحيد بيده، وعندما أوصلناهم إلى منزلهم القديم في قرية «قابوسية» أخذنا بناتهم بالقوة منهم، وتم توزيعهن على أصحاب الاتفاق⁽¹⁶⁾ الذين جاؤوا بالأمر من «الحاج معتز التركماني»، وبعد أشهر؛ وصلت شكوى للقضاء على «أبي مريم الجبوري»؛ فسُحب هو، و«أبو عائشة الجبوري»⁽¹⁷⁾ للمحكمة، وسُئلوا: «لماذا فعلتم ما فعلتم؟!»؛ فقالوا: «بأمر من (حجي معتز التركماني)»؛ فأخرجوهم من السجن دون محاسبة -برغم اعترافهم بما اقترفته أيديهم-؛ فَمَنْ يأخذ الأوامر عن «نواب ابن عواد»؛ يكون فوق الحساب بالضرورة.

ثالثاً: استهداف المسلمين وقتلهم أثناء خروجهم من «الموصل»

(13) أبو سرحان أمنية: نائب «أبي غفران أمنية».

(14) أبو مريم الجبوري: -ليس العسكري- أمير «قاطع البعاج»، ثم نُقل على «مفصل الآثار».

(15) الحاج معتز التركماني: نائب ابن عواد على العراق.

(16) وهم: «أبو مريم الجبوري»، و«أبو عائشة الجبوري»، و«أبو غفران أمنية»، و«أبو سرحان أمنية»، و«أبو حسن أمنية»، و«أبو صالح أمنية»، والسابع -يغلب على ظني أنه- «أبو رقية أمنية».

(17) أبو عائشة الجبوري: هو ابن عم «أبي مريم الجبوري» وسائقه الشخصي.

كنت أعمل في «قاطع البعاج» عند حصار «الموصل» من جهة «بليج» في «قاطع القيروان»؛ فسمعنا بقتل العوائل التي تخرج من «الموصل»، سمعتُ ذلك من عامة المسلمين، وتواترت الرواية عن أكثر من شخص أعرفه.

عند سقوط الساحل الأيسر من «الموصل» وبقاء الأيمن للدولة؛ بدأ الناس يخرجون حيث قلَّ الطعام وشح -والكل يعلم ذلك-، فكانوا يقتلون كل من يخرج، وعندما كان يُنقل إلينا ذلك بداية؛ كنّا نكذب الأخبار!، كانت تتم تصفية المسلم الخارج من «الموصل» دون معرفة سبب خروجه، وعُلّق كثير منهم على أعمدة الكهرباء في «حي التنك»، وبعد انحياز الدولة عن «الموصل» وخروج بعض الإخوة منها؛ سمعنا بعض ما جرى؛ تثبّتاً من الأخبار وإذا بها صحيحة، فقد قال لي أخو «أبي كرم العسكري»⁽¹⁸⁾: «أن (350) عائلة قُتلت أمامه!»، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

جميع أهل «الموصل» يعلمون بحادثة قتل العوائل مناصرهم ومجاهدهم؛ فليس الأمر بخفي، وكذلك لم يكن خفياً تكفير من بقي في الساحل الأيسر!، فإذا كان الذي يخرج للكفار -غير مضطر- كافراً!؛ فلماذا سُمح لأهل «البعاج» و«تل عبطة» وغيرها بالخروج لأراضي المرتدين قوافل تتبعها قوافل ولم ينلهم يومئذٍ ما نال أهل «الموصل» من قصف وجوع؟! بل كان الطريق إلى الشام أمامهم مُعبّداً مفتوحاً بلا تضيق أو حصار!

(18) أبو كرم العسكري: كان عسكرياً في «قاطع البعاج»، وبعد نقله أصبح عسكرياً لـ«قاطع تلكيف» التابع لـ«فرقة مؤتة» في «ولاية نينوى»، قُتل -تقبله الله- في معارك «الموصل».

ولا أنسى أن أُشِيرَ لما أَمْلأهُ الفار الهارب «أبو طيبة» - لا طَيِّبَ الله عيشه - في كتابه الذي حشاه بالإفك والكذب والزور المعنون بـ«إماطة اللثام عن أحفاد بلعام» حول مجزرة دولة ابن عَوَّاد بالمسلمين في «تل الرمان» المحاصرة؛ ليزين سفك المجرمين لدماء المسلمين ويسوِّغ له؛ فقال -وبئس القائل-: «وقد كانت الخيرات في الأيمن في تلك الأيام كثيرة ولم يبدأ الجوع والخوف والقصف الشديد فيها بعد، وكان يحدث كثيرا في تلك الأيام خروج بعض العوائل التي تفر إلى المرتدين والنساء متزينات بكامل زينتهن ليحتفلن أثناء وصولهن للمرتدين بنزع الحجاب والرقص والتبليغ عن أماكن المرابطين ومقراتهم وما إلى ذلك من أمور والعياذ بالله، بل أن منهن من كانت تنذر على نفسها بأنها ستتعرى من كامل لباسها فور وصولها للمرتدين، وقد كانت أغلب العوائل التي تعبر في تلك الفترة تنسق مع مرتدين من الحشد والجيش من ذويهم أو ممن على صلة بهم في أرض الكفر عن كيفية ووقت الخروج»⁽¹⁹⁾.

لقد كان الجزء الأيمن من «الموصل» محاصراً على عدة مراحل، وقد حصلت مجزرة «تل الرمان» أثناء الحصار، وقد شهد هذا الجزء قصفاً مروّعاً مرعباً أحوال حياة الناس فيه لمأساة حقيقية.

لم يكن الناس في الجزء الأيمن يعيشون في راحة وبحبوحه كما صوّر هذا الأثيم حياتهم إبان خروجهم بل كانوا لا يجدون ما يأكلون، وعانى كثير منهم من الجوع والتشريد والقصف الشديد؛ فمن أين للنساء أن يتزينن للمرتدين؟!

أمن القمامة؟! أم من بقايا المنازل المهْدَّمة فوق رؤوس ساكنيها؟

(19) «إماطة اللثام عن أحفاد بلعام» لأبي طيبة قسورة القرشي (ص: 38).

ثم هب أن معظم الناس في الجزء الأيمن كما وصفهم هذا الأفاك!، فمن أين لهم أن يعرفوا أو يميزوا نوايا الناس أثناء استهدافهم وقتلهم؟ أكان مكتوباً على جباههم: «هذا يريد أن يُبلغ على مقرات المجاهدين، وهذه تريد أن تتعري للمرتدين فرحاً بهم؟!» ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 16].

نعم؛ توجد بعض الحالات التي خرجت للمرتدين؛ كراهية في الدين، ولكن أن يسوغ هذا المجرم الغشاش قتل المسلمين في الجزء الأيمن من «الموصل» وحداناً وزرافات بفعل فعله غيرهم حتى صار عندهم أن الأصل في المسلمين في الجزء الأيمن هو الكفر والردّة؛ فهذا ما لا يقبله دين ولا عقل، وقد يكون هذا المُلَفَّق ممن يستحلون الكذب والتزوير وغش المسلمين للمصلحة التي تقوم على الهوى كما استحلوا سفك دماء المسلمين من قبل بالحسد والحقد والهوى والبدعة والتكفير!!

رابعاً: اقتحامات الأمنيين لمنازل المسلمين الآمنين

بعد الانحياز من العراق ذهبْتُ إلى الشام؛ كان أحد أصدقائي أميناً في «الميادين»، وقد روى لي كيف أنه اقتحم منزل أحد المسلمين⁽²⁰⁾، وأخذ يصف الحال التي رأى عليها الأخ وزوجته في غرفة نومهما -وحسبي الله ونعم الوكيل-، ثم جلستُ مع صاحب القصة بعد ذلك بفترة، فروى لي تفاصيل اقتحام الأمنيين لمخدعه -والله المستعان فيهم-.

(20) تائب من منتسبي «الجيش الحر» -سابقاً-، سُجن في معتقلات الدولة لمدة من الزمن، وخرج بتبرئته من التهمة المنسوبة إليه.

أخيراً: أسأل الله العظيم أن يغفر لي، ويتوب علي، ويتجاوز عني، وعلى الله قصد السبيل،
وهو حسبي ومولاي ونعم الوكيل.

﴿يَوْمَ يَنْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾
[المجادلة: 6].

1440 هـ | 2019 م

